

وزارة العدل
Ministry of Justice

Ministry of Justice

Y. Y. Y.

العقود و الشركات - فرع وزارة التجارة

الرقم: ١٣٧٧



عقد تعديل شركة ذات مسؤولية محدودة و تحويل كيائها القانوني إلى شركة مساهمة مقفلة

الموافق: ٢٠٢٣/٠٥/١١ ميلادي الوقت: ٠٩:٤١:٥٣ ص

رقم المعاملة : ٥٦١٢٤٣٤

الموتى

55

2000

طرفاً

٢٤١١٧٠٢٣٣

الحمد لله رب العالمين

محمد عبد السلام قاضي

طرف ثانی /

كود باني **الجمعية** - **بطاقة** - **مالية** ٢٠١٧ - ٢٠١٨

شماره ۱ علی محمد نجف آباد

طرف ثالث /

٢٠٢٠٠٣٠٠٢٩ الحرس الطائفي بـ

حَالُ الرِّمَمِ مَالِ الْغَمَرِ

طرف رابع /

[illegible]

حالة المرأة المسلمة في العراق

طرف خامس /

كويتي الخدمة بطاقة مدنية ٧٦٨٠٠٠٧٧٤

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

[illegible]

اسم الشركة: شركة الايانس الطبية لإنشاء وإداره المستشفيات

عنوا نهسا : شركه مساهمه كويتية مقفلة

رأس مال الشركة: ١٥٠.٠٠٠ / واحد ملايين و خمسمائة ألف

دینار کویتی لا غیر

البريد

بموجب العقد الرسمي المؤثق برقم ٢١ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٨ تأسست

صفحة ٢٦ من ٢٦

4812342

بين الطرفين الأول و الثاني ملكية شركة ذات مسئولية محدودة باسم
وعنوان / شركة الايانس الطبية لانشاء وإدارة المستشفيات - محمد
عبدالله أسد زماني وشريكه برأسمال وقدره (١٠٠٠٠٠٠ د.ك) (واحد
مليون دينار كويتي) وقد تم زيادة رأس مال الشركة بموجب شهادة
من البنك الأهلي الكويتي بتاريخ ٢٠٢٣/٠٤/١٢ ليصبح رأس المال (١٥٠٠٠٠٠
د.ك) (واحد مليون و خمسمائة الف دينار كويتي) موزعا
بينهم على النحو الوارد بعقد التأسيس .
ولرغبة الطرفين الأول و الثاني في التنازل عن جزء من حصصهم في
الشركة إلى الأطراف من الثالث و حتى الخامس القابلين لذلك و
دخولهم كشركاء جدد في الشركة بموافقة الطرفين الأول و الثاني .
ولرغبة الشركاء جميعا في تحويل الكيان القانوني للشركة من
شركة ذات مسئولية محدودة الى شركة مساهمة كويتية مغلقة وإعادة
توزيع رأس المال - فقد تم الاتفاق بينهم على الآتي:

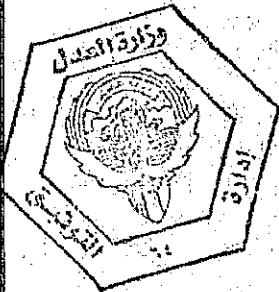
يقر الطرفين الأول و الثاني بتنازلهم عن جزء من حصصهم في الشركة
بكافة عناصرها المادية و المعنوية و بما لها من حقوق و ما
عليها من التزامات قبل الشركة و الغير إلى الأطراف من الأول و
حتى الخامس القابلين لذلك وذلك بمقابل مدفوع و متفق عليه خارج
مجلس هذا العقد ، على النحو الذي سيرد ذكره لاحقا في مادة رأس
مال الشركة .

-تظل كافة أحكام وبلود عقد التأسيس وعقود التعديل اللاحقة له
سارية المفعول وناظرة قانونا فيما لا يتعارض مع ما جاء بهذا
العقد .

يقر الشركاء بأن الشركة ما زالت مستمرة قانونا وأنها لم تفسخ
ولم يصدر ضدها أي أحكام تفيد بعدم نفاذ العقود السابقة أو
انقضائها أو حلها أو تصفيتها وفي حاله عدم صحة ما جاء بهذا
الاقرار يتحمل الشركاء ما قد يترتب على ذلك من مسئولية .

اتفق الشركاء على تحويل الكيان القانوني للشركة من شركة ذات
مسئولية محدودة الى شركة مساهمة كويتية مغلقة .

يقر المؤسسون بأمليتهم القانونية لتأسيس شركة مساهمة كويتية
(مغلقة) فيما بينهم والتزامهم بالقواعد المقررة لتأسيسها طبقا



Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page, including a large circular stamp on the right and several signatures on the left.



حاشیہ

لاحكام قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته و لائحة التنفيذية .
كما يقررون أيضا بالترتيبهم بكافة القواعد المقررة لتأسيس الشركة وفقا لأحكام المواد الآتية :-

يقر المؤسسون بأن الشركة تأسست طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم (١) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته ولائحته التنفيذية وأحكام هذا العقد وتتمتع الشركة بالشخصية الاعتبارية اعتباراً من تاريخ الشهر . ولا يجوز لها مزاولة نشاطها إلا من تاريخ الشهر و موافقة كافة الجهات الرقابية على مزاومتها للنشاط.

اسم الشركة / شركة الايانس الطبية لإنشاء وإدارة المستشفيات
وعنوانها التجاري - شركة مساهمة كويتية مغلقة.

يقع مركز الشركة الرئيسي في دولة الكويت وموطنها في دولة الكويت و يجوز للشركاء نقل المركز الرئيسي إلى أي جهة أخرى داخل الكويت، وفتح فروع ووكالات للشركة داخل وخارج دولة الكويت، ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة، ويجوز للشركة أن تمارس أعمالاً مشابهة أو مكملية أو لازمة أو مترتبة بأغراضها المذكورة .

ويعتبر مقر الشركة هو الموطن القانوني لها الذي يعتد به في توجيه المراسلات والإعلانات القضائية إليها وثبت بياناته في السجل التجاري . ولا يعتد بتغيير هذا المقر إلا بعد فائدة في السجل التجاري

صفحة ٣ من ٢٦

مدة الشركة غير محددة تبدأ من تاريخ الشهر

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات رقم ١ / ٢٠١٦ وتعديلاته
ولائحته التنفيذية فإن الأغراض التي أسست
من أجلها الشركة هي :-
١- تجهيز المستشفيات و المراكز و العيادات و المختبرات الطبية
٢- إدارة المستشفيات .
٣- المستشفيات .

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت و في
الخارج بصفه اصلية او بالوكالة و يجوز للشركة ان تمارس اعمالا
مشابهة أو مكملة أو لازمة أو مرتبطة بأغراضها المذكورة .

تبدأ السنة المالية للشركة من أول ١/١ وتنتهي في آخر ١٢/٣١ من
كل عام .
ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فتبدأ من تاريخ قيد الشركة
في السجل التجاري وتنتهي في ١٢/٣١/٢٠٢٤ من السنة المالية
التالية .

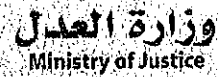
حدد رأس المال المصرح به بمبلغ (١,٥٠٠,٠٠٠ د.ك) فقط: (مليون
 وخمسمائة ألف دينار كويتي)
موزعة على (١٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم) قيمة كل سهم (١٠٠ فلس) وجميع
 الأسهم (مصدرة)
ورأس المال المصدر (١,٥٠٠,٠٠٠ د.ك) فقط: (مليون وخمسمائة ألف
 دينار كويتي)
ويتكون رأس مال الشركة المصدر من أسهم نقدية تم سدادها
 كالتالي:
رأس المال المدفوع (١,٥٠٠,٠٠٠ د.ك) تم سدادها بمعرفة الشركة
 لدى البنك بموجب الكتاب الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١٣ :

اكتب المؤسسون الموقعون على العقد في كامل رأس المال الشركة
 على الوجه التالي :

ويقر المؤسسون بأنهم قاموا بإيداع قيمة رأس المال النقدي
 للشركة بنسبة ١٠٠% من قيمة رأس المال النقدي للشركة من إجمالي
 قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها وقدرها (١,٥٠٠,٠٠٠) كل منهم بنسبة

صفحة ٢٦ من ٢٦





ادارة التوثيق
Department of Authentication

اكتتابه لدى البنك الأعلى بموجب الشهادة الصادرة من البنك المذكور والمؤرخة في ٢٠٢٣/٤/١٣ والمرفقة بأصل هذا العقد.

المصروفات و الأجور و النفقات و التكاليف التي التزمت الشركة بأدائها بسبب تأسيسها هي مبلغ (٢٥٠٠٠ د.ك)

وفقا للبيان المرفق بأصل العقد يخصم من حساب المصروفات العامة

يتعهد المؤسسون الموقعون على هذا العقد بالقيام بجميع الإجراءات اللازمة لإتمام تأسيس الشركة ويلتزمون باستبعاد وإلغاء طلبات الاكتتاب اليومية والمكررة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك. ولهذا الغرض وكلوا عليهم (السيد/ بشار علي محمود محمد الأسد) في اتخاذ الإجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التي ترى الجهات الرسمية ضرورة إدخالها في العقد أو في النظام الأساسي المرفق به.

وعلى المؤسسين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الانتهاء من الاكتتاب وقبل اجتماع الجمعية التأسيسية أن يقدموا لوزارة التجارة والصناعة بياناً بعدد الأسهم التي أكتبت فيها كل مؤسس وبقيامهم بدفع الأقساط الواجب دفعها وأسماؤهم وعناوينهم وقائمة السهم وما دفع من قيمته.

يسأل مؤسسوا الشركة بالتضامن فيما بينهم عن تعويض الضرر الذي يصاب الشركة أو مساهميها أو الغير

صفحة ٥ من ٢٦

4812305

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد

مساعدة

تأسست الشركة طبقاً لأحكام قانون الشركات رقم ١ / ٢٠١٦ وتعديلاته ولائحته التنفيذية وهذا النظام الأساسي بين مالكي الاسهم المبينة أحكامها فيما بعد شركة مساهمة كويتية مقفلة (ش.م.ك.ق).

مقدمة

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في دولة الكويت الكائن في الكويت وهو الموطن الذي يعتد به في توجيه المراسلات والاعلانات القضائية ولا يعتد بتغيير هذا الموطن إلا إذا تم التغيير بالسجل التجاري .

ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات أو مكاتب بدولة الكويت أو بالخارج .

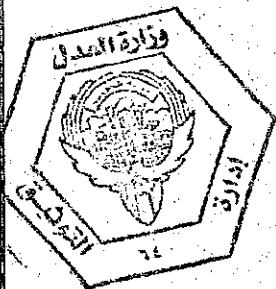
مادة ٢

مدة هذه الشراكة غير محددة وتبدأ من تاريخ الشهر (يجوز تحديد مدة الشراكة).

مادة ٤٤

مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون الشركات رقم ٢٠١٦ / ١ و تعديلاته - و لائحة التنفيذية ، فإن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي :-

- ١- تجهيز المستشفيات و المراكز و العيادات و المختبرات الطبية
- ٢- إدارة المستشفيات .
- ٣- المستشفيات .





هــامـش

مادة ٥

حدد رأس مال الشركة بمبلغ قدره ١٥٠٠٠٠٠٠٠ د.ك. - واحد ملايين وخمسمائة ألف دينار كويتي لا غير.

توزيع حصص الشركة -

٥	اسم صاحب النصة	عدد الحصص	قيمتها بالدينار
١	محمد عبد الله اسد زماني	١٢٣٠٠٠٠٠	١٢٣٠٠٠٠٠
٢	بشار علي محمود محمد الاسد	٢٢٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠
٣	خالد ابراهيم صالح العفمر	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٤	خالد عبد الوهاب ابراهيم الخياط	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٥	ايمن عبد الله اسد زماني	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
الإجمالي		١٥٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠

حدد رأس المال المصرح به بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠٠ د.ك. فقط: (مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي)
ورأس مال المصدر (١٥٠٠٠٠٠٠٠ د.ك.) (مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي) ورأس المال المدفوع (١٥٠٠٠٠٠٠٠ د.ك.) (مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي)
ويتكون رأس مال الشركة المصدر من أسهم نقدية وحصص عينية موزعة على النحو الآتي:
مبلغ (١٥٠٠٠٠٠٠٠ د.ك.) فقط: مليون وخمسمائة دينار كويتي) نقدا
تم سدادها بموجب شهادة البنك الصادرة من البنك الأهلي بتاريخ ١٣/٤/٢٠٢٣.

مادة ٦

أسهم الشركة اسمية (يجوز/لا يجوز) لغير الكويتيين تملكها وفقا لأحكام القانون والقرارات الوزارية المنظمة لذلك

مادة ٧

لا يجوز زيادة رأس المال المصرح به إلا إذا كانت قيمة الأسهم الأصلية قد دفعت كاملة، ويجوز للجمعية العامة غير العادية أن تفوض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ تنفيذه. على أنه يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المصرح به على أن يكون رأس المال المصدر قد تم سداؤه بالكامل. ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية.

مادة ٨

إذا كانت قيمة الأسهم الأصلية قد دفعت بالكامل يجوز بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية بعد موافقة الجهات الرقابية زيادة رأس مال الشركة المصرح به وذلك بناء على اقتراح مسبق من مجلس الإدارة وتقرير من مراقبي الحسابات في هذا الشأن على أن يتضمن القرار الصادر بزيادة رأس المال مقدار وطرق الزيادة.

مادة ٩

إذا تقرر زيادة رأس مال الشركة ولم يمارس بعض المساهمين حق أولوية الإكتتاب في أسهم زيادة رأس المال يتم تخصيص الأسهم غير المكتتب فيها لمن يرغب في ذلك من مساهمي الشركة. فإن تجاوزت طلبات الإكتتاب عدد الأسهم المطروحة تم تخصيصها على المكتتبين بنسبة ما اكتتبوا به. وفي جميع الأحوال التي لا يتم الإكتتاب فيها في كامل الأسهم الجديدة جاز لمجلس الإدارة أن يقوم بتخصيص الأسهم غير المكتتب فيها لمساهمين جدد، وتعتبر الأسهم الجديدة غير المكتتب فيها ملغاة بقوة القانون.

مادة ١٠

يجوز للشركة زيادة رأس المال عن طريق الإكتتاب العام وذلك على النحو المبين بالمادة (١٦٠) من قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

مادة ١١

يقيد حق المساهم في التصرف في أسهمه بالقيد في التاليفين أو أحدهما:
١- إشتراط حق أولوية للمساهمين في الشركة في شراء الأسهم التي يرغب مالكوها في بيعها.
٢- إشتراط موافقة مجلس الإدارة على مشتري الأسهم.
ويستثنى من هذين القيدتين التصرفات المشار إليها بالمادة (١٧٢) من قانون الشركات.
(لا يسرى هذا النص على الشركات المدرجة في البورصة).





ملاحظات

مادة ١٢

(نص إلزامي في حالة الأخذ بالتقيد الأول من المادة ١١ من هذا النظام)
يجب على المساهم التصرف في أسهمه إخطار الشركة بشروط البيع ولا يكون التصرف في الأسهم نافذا إلا بعد انقضاء عشرة أيام على تاريخ الإخطار دون أن يتقدم أي من المساهمين بطلب شراء الأسهم فإذا تقدم أحد المساهمين لشراء الأسهم تخين أن يتم ذلك بالسعر الوارد بشروط البيع.

مادة ١٣

(نص إلزامي في حالة الأخذ بالتقيد الأول من المادة ١١ من هذا النظام)
مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بشراء الشركة لأسهمها يتعين على مجلس الإدارة في حالة رفض الشخص المشتري شراء الأسهم لحساب الشركة خلال عشرة أيام من تاريخ إخطار المجلس بطلب الموافقة ويتم الشراء في هذه الحالة بالسعر الذي اتفق المساهم على بيع أسهمه به.

مادة ١٤

الاكتتاب
اكتتب المؤسسون الموقعون على عقد التأسيس في كامل رأس مال الشركة بأسهم يبلغ عددها ١٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم (خمسة عشر مليون سهم) قيمتها الإسمية ٠,١٠٠ د.ك (مائة فلس) موزعة فيما بينهم كل بنسبة إكتتابه التمثيلية في عقد التأسيس وقد تم دفع ١,٥٠٠,٠٠٠ دينار كويتي (مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي) من القيمة الإسمية للأسهم التي أكتتبوا بها لدى بنك (الأملي الكويتي) وذلك بموجب شهادة البنك المرفقة المؤرخة في ٢٠٢٣/٤/١٣.

صفحة ٩ من ٢٦

ويسدد الجزء الباقي من قيمة الأسهم خلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري وفي المواعيد التي يحددها مجلس الإدارة وإذا تأخر المساهم عن الوفاء بالقسط المستحق على الأسهم في موعده وجب على الشركة بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ إنذاره أن تعرض أسهمه للبيع على باقي المساهمين. وتستوفي الشركة من ثمن بيع الأسهم بالأولوية على جميع دائلي المساهم قيمة الأقساط التي لم تسدد والفائدة وما تكون قد تحملته الشركة من نفقات. ويرد الباقي للمساهم فإذا لم يكف ثمن بيع الأسهم رجعت الشركة على المساهم بالباقي في أمواله الخاصة.

مادة ١٥

يترتب حتما على ملكية السهم قبول المساهم عقد التأسيس و احكام النظام الأساسي للشركة و قرارات جمعياتها العامة .

مادة ١٦

كل سهم يخول صاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقسمة

مادة ١٧

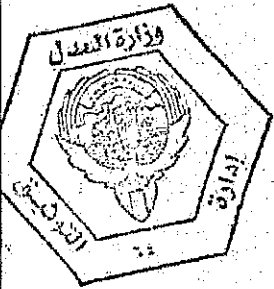
يكون للشركة سجل خاص يحفظ لدى وكالة مقاصة وتفيد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكم منهم ونوعها والقيمة المدفوعة عن كل سهم . ويتم التأشير في سجل المساهمين بأي تغيرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقا لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصة من بيانات ولكل ي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويدها ببيانات هذا السجل.

مادة ١٨

الجمعية التأسيسية

على المؤسسين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإكتتاب وقبل اجتماع الجمعية التأسيسية أن يقدموا لوزارة التجارة والصناعة بيانا بعدد الأسهم التي إكتتب بها وبقيام المكتتبين بدفع الأقساط الواجب دفعها وبأسماء المكتتبين وعناوينهم وعدد الأسهم التي إكتتب بها كل منهم وقيمة السهم وما دفع من قيمته .

مادة ١٩





مادة ٢٠

على المؤسسين دعوة الجمعية التأسيسية للإنعقاد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإنهاء من الإكتتاب فإذا انقضت المدة دون أن تعقد الجمعية قامت وزارة التجارة والصناعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقضاء المدة المذكورة بدعوة الجمعية التأسيسية للإنعقاد.

مادة ٢١

توجه الدعوة إلى حضور اجتماع الجمعية التأسيسية متضمنة جدول الأعمال وزمان ومكان انعقاد الاجتماع بأحد الطرق التالية:
١- خطابات مسجلة ترسل إلى جميع المكتتبين قبل الموعد المحدد لإنعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل.
٢- الإعلان، ويجب أن يحصل الإعلان مرتين على أن يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عن ستة أيام من تاريخ نشر الإعلان وقبل إنعقاد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل.
٣- تسليم الدعوة باليد إلى المساهمين أو من يلوب عنهم قانونا قبل موعد الاجتماع بيوم على الأقل ويؤشر على صورة الدعوة بما يفيد الاستلام.
٤- أي وسيلة أخرى من وسائل الاتصال الحديثة المبينة باللائحة التنفيذية لقانون الشركات ويجب إخطار وزارة التجارة والصناعة كتابيا بجدول الأعمال وبميعاد ومكان الاجتماع قبل إنعقاده بسبعة أيام على الأقل لحضور ممثلها.
يتراأس اجتماع الجمعية التأسيسية من تنتخله الجمعية لهذا الغرض.

مادة ٢٢

لا يكون اجتماع الجمعية التأسيسية صحيحا إلا إذا حضر مساهمون لهم حق التصويت يمثلون أكثر من نصف عدد الأسهم المكتتب بها. فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجد دعوة الجمعية إلى اجتماع ثاني لذات جدول الأعمال يعقد خلال مدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الاجتماع الثاني صحيحا أيضا كان عدد الحاضرين.
ويجوز ألا توجه دعوة جديدة للاجتماع الثاني إذا كان قد حدد تاريخه في الدعوة إلى الاجتماع الأول وتصدر القرارات بالأغلبية.

صفحة ١٢ من ٢٦

المطلقة للأسهم الحاضرة في الاجتماع.

مادة ٢٢

يقدم المؤسسون إلى الجمعية التأسيسية تقريراً يتضمن معلومات وافية عن جميع عمليات التأسيس والمبالغ التي انفقّت مع المستندات المؤيدة لذلك ويوضع هذا التقرير في مكان يحدده المؤسسون لإطلاع المكتتبين عليه وذلك قبل اجتماع الجمعية بسبعة أيام على الأقل ويشار إلى ذلك في دعوة المكتتبين لحضور الاجتماع.

مادة ٢٣

تختص الجمعية التأسيسية بالمسائل التالية:

- ١- الموافقة على إجراءات تأسيس الشركة بعد التثبت من صحتها وموافقتها لأحكام قانون الشركات ولعقد الشركة.
- ٢- الموافقة على تقويم الحصص العينية إن وجدت وذلك على النحو الوارد بالمادة (١١) من قانون الشركات.
- ٣- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأول.
- ٤- اختيار مراقب الحسابات وتحديد أتعابه.
- ٥- تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية (إذا كانت الشركة تزاوّل نشاطها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية).
- ٦- إعلان تأسيس الشركة نهائياً.

وترسل صورة من محضر اجتماع الجمعية التأسيسية إلى وزارة التجارة والصناعة متضمنة القرارات التي اتخذت.

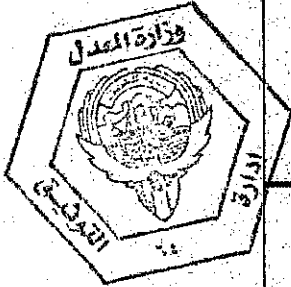
وعلى مجلس الإدارة الأول أن يقوم بنشر عقد الشركة وقيداً بالسجل التجاري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان تأسيس الشركة نهائياً.

مادة ٢٤

حقوق و التزامات المساهمين

يتمتع العضو في الشركة بوجه خاص بالحقوق التالية:

- ١- قبض الأرباح والحصول على أسهم المنحة التي يتقرر توزيعها.
- ٢- المشاركة في إدارة الشركة عن طريق العضوية في مجلس الإدارة وحضور الجمعيات العامة والإشتراك في مداولاتها وذلك طبقاً لأحكام قانون الشركات وهذا النظام ويقع باطلاً أي اتفاق على خلاف ذلك.
- ٣- الحصول قبل اجتماع الجمعية العامة بسبعة أيام على الأقل على البيانات المالية للشركة عن الفترة المحاسبية الملقضية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات.
- ٤- التصرف في الأسهم المملوكة له والأولوية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة.
- ٥- الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية بعد الوفاء بما عليها من ديون.





إدارة التوثيق
Department of Authentication

مجلس

مادة ٢٥

- يلتزم العضو في الشركة بوجه خاص بما يلي :
- ١- تسديد الاقساط المستحقة على ما يملكه من السهم عند حلول مواعيد الاستحقاق و دفع التعويض عن التأخير في السداد .
 - ٢- دفع التلفات التي تكون الشركة قد تحملتها في سبيل استيفاء الاقساط غير المدفوعة من قيمة اسهمه و للشركة التلفيذ على الاسهم استيفاء لحقوقها .
 - ٣- تنفيذ القرارات التي تصدرها الجمعية العامة للشركة .
 - ٤- الامتناع عن اي عمل يؤدي إلى الأضرار بالمصالح المالية او الأدبية للشركة و الالتزام بتعويض الأضرار التي تنشأ عن مخالفة ذلك

مادة ٢٦

- لا يجوز للجمعية العامة للمساهمين القيام بما يلي:
- ١- زيادة أعباء المساهم المالية أو زيادة قيمة السهم الاسمية .
 - ٢- إنقاص النسبة المئوية الواجب توزيعها من الأرباح الصافية على المساهمين والمحددة في عقد الشركة .
 - ٣- فرض شروط جديدة غير الشروط المذكورة في عقد التأسيس أو هذا النظام تتعلق بأحقية المساهم في حضور الجمعيات العامة والتصويت فيها .
- ويجوز الخروج على هذه الأحكام بقبول جميع المساهمين كتابيا أو بتصويت جماعي يشترك فيه جميع المساهمين واستيفاء الإجراءات اللازمة لتعديل عقد الشركة .
- أ. مجلس الإدارة

مادة ٢٧

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد (٥) أعضاء ، ويكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وإذا تعذر انتخاب مجلس إدارة جديد في المهلة المحدد لذلك استمر المجلس القادم في إدارة أعمال الشركة لحين زوال الأسباب

صفحة ٢ من ٢٦

وانتخاب مجلس إدارة جديد.

مادة ٢٨

ينتخب المساهمون أعضاء مجلس الإدارة بالتصويت السري ويجوز أن يشترط في عقد الشركة انتخاب عدد لا يتجاوز نصف أعضاء الإدارة الأول من بين مؤسسي الشركة.

مادة ٢٩

ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيسا للمجلس ونائبا للرئيس ويمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء إلى جانب الاختصاصات الأخرى المبينة بالعقد، ويعتبر توقيع كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة الشركة بالغير، وعليه تنفيذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته ويحل نائب الرئيس محل الرئيس في غيابه أو قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصاته.

مادة ٣٠

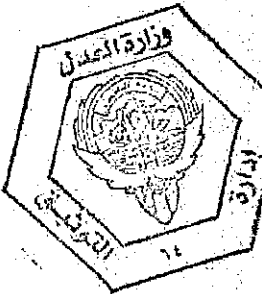
يجوز أن يكون للشركة رئيسا تنفيذيا يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس أو من غيرهم يلاط به إدارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة.

مادة ٣١

لمجلس الإدارة أن يوزع العمل بين أعضائه وفقا لطبيعة أعمال الشركة كما يجوز للمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو لجنة من بين أعضائه أو أحدا من الغير في القيام بعمل معين أو أكثر أو الإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة أو في ممارسة بعض السلطات أو الاختصاصات المنوطة بالمجلس.

مادة ٣٢

يجوز لكل مساهم سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلون في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة إلا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثلين في مجلس الإدارة ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيهما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة. ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق





والمواهبات.
ويكون المساهم مسؤولاً عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها
ومساهميها.

لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على الأقل عدد الحاضرين عن ثلثية ويجوز الاتفاق على نسبة أو عدد أكبر والاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة واتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء المجلس.

ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل خلال السنة الواحدة ويجوز الاتفاق على عدد مرات أكثر.

تدوين محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وتوقيع من قبل الأعضاء الحاضرين وأمين سر المجلس وللعضو الذي لم يوافق على قرار اتخذته المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع .

إذا شغل مركز عضو في مجلس الإدارة خلفه فيه من كان حائزا على أكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة وإذا قام مانع لديه خلفه من يليه. ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط.

أما إذا بلغت المراكز الشاعرة ربع المراكز الأصلية فإنه يتعين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للمساهمين لتجتمع في معياد شهرين من تاريخ هجر آخر مركز وتلتخب من يملأ المراكز الشاعرة.

مادة ٣٦

يجب أن تتوافر في من يرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية :

- ١- أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف .
- ٢- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام القانون ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- ٣- أن يكون مالكا بصفة شخصية أو الشخص الذي يمثله لعدد (من أسهم الشركة .

وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أيا من الشروط المتقدمة زالت عنه صفة العضوية

مادة ٣٧

لا تدخل العضوية في مجلس إدارة الشركة ضمن الحد الأقصى لعدد العضويات المشار إليها بالمادة (٢٣٤) من قانون الشركات. ويجوز للشخص أن يكون رئيساً لمجلس إدارة أكثر من شركة مساهمة مقفلة.

مادة ٣٨

لا يجوز لرئيس أو عضو مجلس الإدارة ولو كان ممثلاً لشخص طبيعي أو اعتباري أن يستغل المعلومات التي وصلت إليه بحكم منصبه في الحصول على فائدة لنفسه أو غيره. ويجوز لعضو مجلس الإدارة التصرف في أسهمه بالشركة أثناء عضويته بالمجلس وذلك دون إخلال بقيود التصرف في الأسهم المنصوص عليها في قانون الشركات أو عقد الشركة أو هذا النظام.

مادة ٣٩

لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يفصحوا إلى المساهمين في غير اجتماعات الجمعية العامة أو إلى الغير عما وقفوا عليه من أسرار الشركة بسبب مباشرتهم لإدارتها وإلا وجب عزلهم ومسئولتهم عن تعويض الأضرار الناتجة عن المخالفة

مادة ٤٠

لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء المجلس أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين أو أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر لحسابه الخاص أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة وإلا كان لها أن تطلبه بالتعويض أو باعتبار العمليات التي زاولها لحسابه كأنها أجريت لحساب الشركة ما لم يكن ذلك بموافقة الجمعية العامة العادية.

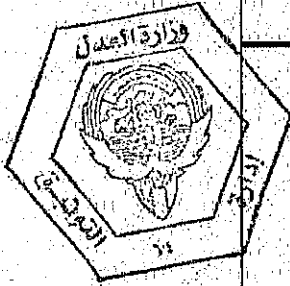




مادة ٤١

مادة ٤١

لا يجوز تقدير مجموع مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بأكثر من عشرة بالمائة من الربح الصافي بعد استئصال الإستهلاك والاحتياطات وتوزيع ربح لا يقل عن ٥% من رأس المال على المساهمين (ويجوز الاتفاق على نسبة أعلى). ويجوز توزيع مكافأة سنوية لا تزيد عن ستة آلاف دينار كويتي لرئيس مجلس الإدارة ولكل عضو من أعضاء هذا المجلس من تاريخ تأسيس الشركة لحين تحقيق الأرباح التي تسمح لها بتوزيع المكافآت وفقا لما نصت عليه الفقرة السابقة، ويجوز إقرار يصدر عن الجمعية العامة للشركة استثناء عضو مجلس الإدارة المستقل من الحد الأعلى للمكافآت المذكورة (إذا كان في الشركة أعضاء مستقلون). ويلتزم مجلس الإدارة بتقديم تقرير سنوي يعرض على الجمعية العامة العادية للشركة للموافقة عليه على أن يتضمن على وجه دقيق بياناً مفصلاً عن المبالغ والمضايقات والمزايا التي حصل عليها مجلس الإدارة أيا كانت طبيعتها ومسماتها.



مادة ٤٢

لا يجوز أن يكون لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها إلا إذا كان ذلك بترخيص يصدر عن الجمعية العامة العادية.

مادة ٤٣

لا يجوز للشركة أن تقرض أحد أعضاء مجلس إدارتها أو الرئيس التنفيذي أو أزواجهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية أو الشركات التابعة لهم، ما لم يكن هناك تفويض من الجمعية العامة العادية للشركة وكل تصرف يتم بالمخالفة لذلك لا ينفذ في مواجهة الشركة وذلك دون إخلال بحقوق الغير حسن النية. (لا يسري هذا الحكم على الشركات التي يجوز لها الإقراض)

مادة ٤٤

رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة ، وعن كل مخالفة للقانون أو لعقد الشركة ، أو عن الخطأ في الإدارة . ولا يحول دون إقامة دعوى المسؤولية اقتراح من الجمعية العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة الخاصة بإبراء ذمتهم من المسؤولية عن إدارتهم أو التي تتعلق بمنفعة خاصة لهم أو لأزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة .

مادة ٤٥

تكون المسؤولية المنصوص عليها في المادة السابقة إما مسؤولية شخصية تلحق عضوا بالذات ، وإما مشتركة فيما بين أعضاء مجلس الإدارة جميعا وفي الحلية الأخيرة يكون الأعضاء مسؤولين جميعا على وجه التضامن بأداء التعويض ، إلا من اعترض على القرار الذي رتب المسؤولية وأثبت اعتراضه في المحضر .

مادة ٤٦

للشركة أن ترفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار للشركة فإذا كانت الشركة في دور التصفية تولى المصفي رفع الدعوى .

مادة ٤٧

لكل مساهم أن يرفع دعوى المسؤولية منفردا نيابة عن الشركة في حالة عدم قيام الشركة برفعها ، وفي هذه الحالة يجب اختتام الشركة ليحكم لها بالتعويض إن كان له مقتض ، ويجوز للمساهم رفع دعواه الشخصية بالتعويض إذا كان الخطأ قد ألحق به ضرر ، ويقع باطلا كل اتفاق يقضي بغير ذلك .

مادة ٤٨

ب - الجمعية العامة
تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية بناء على دعوة من مجلس الإدارة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية وذلك في الزمان والمكان الذين يغييهما مجلس الإدارة ، وللمجلس أن يدعو الجمعية العامة للاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك وعلى مجلس الإدارة أن بوجه دعوة الجمعية للاجتماع بناء على طلب مسبق من عدد مساهمين يملكون عشرة بالمائة من رأسمال الشركة ، أو بناء على طلب مراقبي الحسابات ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الطلب ، وتعد جدول





إدارة التوثيق
Department of Authentication

ملاحظات

الأعمال الجهة التي تدعو إلى الاجتماع . ويسري على إجراءات دعوة الجمعية العامة ولوائح الحضور والتصويت الأحكام الخاصة بالجمعية التأسيسية المنصوص عليها بقانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته

مادة ٤٩

لكل مساهم أيضا كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية العامة، ويكون له عدد من الأصوات يساوي عدد الأصوات المقررة لذات الفئة من الأسهم، ولا يجوز للمساهم التصويت عن نفسه أو عن يمثله في المسائل التي تتعلق بمصلحة خاصة له، أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة، ويقع باطلا كل شرط أو قرار يخالف ذلك، ويجوز للمساهم أن يوكل في الحضور عنه وذلك بمقتضى توكيل خاص أو تفويض تعده الشركة لهذا الغرض، ويجوز لمن يدعي حقا على الأسهم يتعارض مع ما هو ثابت في سجل مساهمي الشركة أن يتقدم إلى قاضي الأمور الوقفية لاستصدار أمر على عريضة بخبرمان الأسهم المتنازع عليها من التصويت لمدة يحددها القاضي الأمر أو لحين الفصل في موضوع النزاع من قبل المحكمة المختصة وذلك وفقا للإجراءات المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية

مادة ٥٠

يخضع التصويت على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لنظام التصويت التراكمي، والذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها، بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون تكرار لهذه الأصوات

مادة ٥١

يرأس اجتماع الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الإدارة لذلك الغرض أو من تنتخبه الجمعية العامة من

مادة ٥١

- مع مراعاة أحكام القانون تختص بالجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوي بإتخاذ قرارات في المسائل التي تدخل في اختصاصاتها وعلى وجه الخصوص ما يلي:
- ١- تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالية للسنة المالية المنتهية.
 - ٢- تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة.
 - ٣- تقرير بأية مخالفات رصدتها الجهات الرقابية وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة.
 - ٤- البيانات المالية للشركة.
 - ٥- اقتراحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح.
 - ٦- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.
 - ٧- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم وتحديد مكافآتهم.
 - ٨- تعيين مراقب حسابات الشركة، وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة في ذلك.
 - ٩- تعيين هيئة الرقابة الشرعية (إذا كانت الشركة تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية) وسماع تقرير تلك الهيئة.
 - ١٠- تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة وتعرف الأطراف ذات الصلة طبقا لمبادئ المحاسبة الدولية.

مادة ٥٢

يجوز بقرار يصدر عن الجمعية العامة العادية للشركة إقالة رئيس أو عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو حل مجلس إدارة الشركة وانتخاب مجلس إدارة جديد وذلك بناء على اقتراح يقدم بذلك من عدد من المساهمين يملكون نالا يقل عن ربع رأسمال الشركة المصدر، وعند صدور قرار بحل مجلس الإدارة، وتعذر انتخاب مجلس جديد في ذات الاجتماع يكون للجمعية أن تقرر إما أن يستمر هذا المجلس في تسيير أمور الشركة إلى حين انتخاب المجلس الجديد أو تعيين لجنة إدارية مؤقتة تكون مهمتها الأساسية دعوة الجمعية العامة لانتخاب المجلس الجديد، وذلك خلال شهر من تعيينها .

مادة ٥٣

لا يجوز للجمعية العامة العادية مناقشة موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال إلا إذا كانت من الأمور العاجلة التي طرأت بعد إعداد الجدول أو تكشف في أثناء الاجتماع، أو إذا طلبت ذلك إحدى الجهات الرقابية أو مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون خمسة بالمائة من رأسمال الشركة، وإذا تبين أثناء المناقشة عدم كفاية المعلومات المتعلقة ببعض المسائل المعروضة، تعين تأجيل الاجتماع مدة لا تزيد عن عشرة أيام عمل إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس المال المصدر، وينعقد الاجتماع المؤجل





دور الحاجة إلى إجراءات جديدة للندوة

على مجلس الإدارة تنفيذ قرارات الجمعية العامة ما لم تكن تلك القرارات مخالفة للقانون أو عقد التأسيس أو هذا النظام .
وعلى مجلس الإدارة إعادة عرض القرارات المخالفة على الجمعية العامة العادية في اجتماع يتم الدعوة له لمناقشة أوجه المخالفة .

تسري على الجمعية العامة غير العادية الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية -"-

تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناءً على دعوة من مجلس الإدارة أو بناءً على طلب مسبق من مساهمين يمثلون خمسة عشر بالمئة من رأسمال الشركة المصدر أو من وزارة التجارة والصناعة ، ويجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب .

وإذا لم يقر مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة خلال المدة المنصوص عليها بالفقرة السابقة تقوم الوزارة بالدعوة للاجتماع خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة

صفحة ٢٩ من ٢٦

لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا ما لم يحضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأسمال الشركة المصدر ، فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان يكون صحيحا إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر .
وتصدر القرارات بأغلبية تزيد على نصف مجموع أسهم رأسمال الشركة المصدر .

مادة ٥٩

مع مراعاة الاختصاصات الأخرى التي ينص عليها القانون تختص الجمعية العامة غير العادية بالمسائل التالية :
١- تعديل عقد الشركة .
٢- بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر .
٣- حل الشركة أو اندماجها أو تحولها أو انقسامها .
٤- زيادة رأسمال الشركة أو تخفيضه .

مادة ٦٠

كل قرار يصدر عن الجمعية العامة غير العادية لا يكون نافذا إلا بعد اتخاذ إجراءات الشهر .
ويجب الحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة إذا كان القرار متعلقا باسم الشركة أو أغراضها أو رأسمالها .

مادة ٦١

يجوز لكل مساهم إقامة الدعوى ببطالان أي قرار يصدر عن مجلس الإدارة أو الجمعية العامة العادية أو غير العادية مخالفا للقانون أو عقد تأسيس الشركة أو هذا النظام أو كان يقصد به الإضرار بمصالح الشركة ، والمطالبة بالتعويض عند الاقتضاء .
كما يجوز الطعن على قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية التي يكون فيها أحاف بحقوق الأقلية ، ويتم الطعن من قبل عدد من مساهمي الشركة يملكون خمسة عشر بالمائة من رأسمال الشركة المصدر ، ولا يكونوا ممن وافقوا على تلك القرارات .

مادة ٦٢

للشركة القابضة تكون الشركة مسؤولة على سبيل التضامن عن ديون شركاتها التابعة في حالة توافر الشروط التالية :
١- عدم كفاية أموال الشركة التابعة للوفاء بما عليها من التزامات .





ملاحظات

٢- أن تمتلك الشركة في الشركة التابعة نسبة من رأس مالها
تمكنها من التحكم في تعيين غالبية أعضاء مجلس الإدارة أو
المديرين أو في القرارات التي تصدر عن الإدارة .
٣- أن تتخذ الشركة التابعة قرارات أو تقوم بتصرفات تستهدف
مصلحة الشركة المالكة والمسيطر عليها وتضر بمصلحة الشركة
التابعة أو دالتيها وتكون هي السيد الرئيسي في عدم قدرة الشركة
التابعة على الوفاء بما عليها من التزامات .
وذلك كله ما لم تكن الشركة القابضة مسؤولة عن ديون الشركة
التابعة استنادا إلى سبب آخر .

مادة ١٢

حسابات الشركة
تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر
من كل عام ، ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فتبدأ من تاريخ
قيد الشركة في السجل التجاري وتنتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ من السنة
المالية التالية .

مادة ١٣

يقتطع سنويا بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية بناء على
اقتراح مجلس الإدارة نسبة لا تقل عن عشرة بالمائة من الأرباح
الصافية لتكوين احتياطي إجباري للشركة .
ويجوز للجمعية وفق هذا الاقتطاع إذا زاد الاحتياطي الإجباري على
نصف رأسمال الشركة المصدر .
ولا يجوز استخدام الاحتياطي الإجباري إلا في تغطية خسائر الشركة أو
لتأمين توزيع أرباح على المساهمين بنسبة لا تزيد عن خمسة
بالمائة من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها
أرباح الشركة بتوزيع هذه النسبة وذلك بسبب عدم وجود احتياطي
اختياري يسمح بتوزيع هذه النسبة من الأرباح .
ويجب أن يعاد إلى الاحتياطي ما اقتطع منه عندما تسمح بذلك أرباح
السنوات التالية ما لم يكن هذا الاحتياطي يزيد على نصف رأس المال
المصدر .

كما يقتطع (١%) تخصص لحساب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي من الربح الصافي للشركة.

مادة ٦٥

يقتطع سنوياً من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية قدرها ١٠% أو يحددها مجلس الإدارة بعد أخذ رأي مراقبي الحسابات لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها ، وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد والآلات والمنشآت اللازمة أو لإصلاحها، ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين .

مادة ٦٦

يجب على الجمعية العامة أن تقرر اقتطاع نسبة من الأرباح لمواجهة الإلتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية . ويجوز إنشاء صندوق خاص لمساعدة عمال الشركة ومستخدميها .

مادة ٦٧

يجوز أن يقتطع سنوياً ، بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة نسبة لا تزيد على عشرة بالمائة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي اختياري يخص للأغراض التي تحددها الجمعية .

مادة ٦٨

يجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن توزع في نهاية السنة المالية أرباحاً على المساهمين وبشروط لصحة هذا التوزيع أن يكون من أرباح حقيقية ، ووفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وألا يمس هذا التوزيع رأس المال المدفوع للشركة .

مادة ٦٩

مراقب الحسابات

تطبق أحكام المواد الواردة بقانون الشركات رقم ١ / ٢٠١٦ وتعديلاته وهي المواد من رقم ٢٢٧ حتى ٢٣٢ .





مادة ٧٠

مادة ٧٠

يجب على الشركة أن تعد في نهاية كل سنة مالية، ميزانية مجمعة وبيانات بالأرباح والخسائر لها ولجميع شركاتها التابعة مشفوعة بالإيضاحات والبيانات وفقاً لما تتطلبه المعايير المحاسبية الدولية .

مادة ٧١

انقضاء الشركة وتصفيتها

تلقضي الشركة بأحد الأمور المنصوص عليها في المواد من رقم ٢٦٦ حتى ٢٧٧ من قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية .

مادة ٧٢

تجري تصفية الشركة على النحو المبين بأحكام المواد من رقم ٢٧٨ حتى ٢٩٥ من قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية

مادة ٧٣

تطبق أحكام قانون الشركات رقم ١ / ٢٠١٦ وتعديلاته ولائحته التنفيذية في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في هذا النظام .

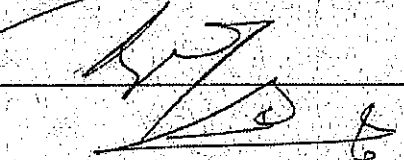
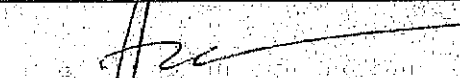
مادة ٧٤

تحفظ نسخة أصلية من هذا العقد بمركز الشركة الرئيسي وعلى موقعها الإلكتروني ، كما تحفظ نسخة أصلية من هذا العقد بملف الشركة لدى الإدارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة

صفحة ٢٦ من ٢٦

4812315

ملامحة ٧٦

الوقت	الاسم	الاسم
	طرف اول / محمد بن عبد الله بن محمد	
	طرف ثاني / محمد بن عبد الله بن محمد	
	طرف ثالث / محمد بن عبد الله بن محمد	
	طرف رابع / محمد بن عبد الله بن محمد	
	طرف خامس / محمد بن عبد الله بن محمد	

- القدر من الكتابة وليس به شطب أو إضافة ومرفقاته.

فازارة العدل
ادارة التوثيق
الاستاذ
محمد صالح الشامي



إدارة التوثيق
Department of Authentication

٢٠٢٠

العقود والشركات - وزارة التجارة - برج مي

٢١



١٠١٢٢٠٢٠٢٨١١٥



عقد تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة (ذ.م.م) هادفة للربح

إلى في يوم الثلاثاء الموافق: ٢٠٢٠/٠٩/٠٨ ميلادي الوقت: ١١:٠٠ ق.ط
لدى أنا: عدير وليد بن عبدالله الموثق رقم المعاملة: ٢٠٢٦٧٠٥

هامش

حرر هذا العقد بين كلا من:

أولاً: السيد / محمد عبد الله أسد زماني ، كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية/جواز رقم (٢٦٤٠١١٠٧٠١٢٣٧) ومحل إقامته (الكويت) طرف أول
ثانياً: السيد / نيل علي محمود محمد الأسد ، كويتي الجنسية ويحمل بطاقة مدنية/جواز رقم (٢٧٣١١١٣٠٠١٧٣) ومحل إقامته (الكويت) طرف ثاني.

و طلبوا و هم بكامل الأهلية بتوثيق العقد الآتي بمصداق

اتفق الأطراف فيما بينهم وأقرروا بتأسيس شركة ذات مسئولية محدودة وفقا لما نصت عليه أحكام قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية، وتتمتع الشركة بالشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها في السجل التجاري ، ولا يجوز للشركة مزاوله نشاطها إلا بعد نشرها بالجريدة الرسمية ، والحصول على التراخيص وموافقات الجهات الرقابية على مزاوله النشاط ، والتزامهم بكافة القواعد المقررة لتأسيس الشركات وذلك وفقا للأحكام المقررة في المواد الآتية:

اسم الشركة وعنوانها التجاري

مادة (١)

اسم الشركة / شركة الايانس الطبيه لانشاء وإدارة المستشفيات ذات مسئولية محدودة(ذ.م.م)
هادفة للربح وعنوانها التجاري محمد عبدالله أسد زماني وشريكه

مركز الشركة الرئيسي

مادة (٢)

مقر الشركة الرئيس وعنوانها التجاري محمد عبدالله أسد زماني وشريكه ويجوز للشركاء أن يقرروا نقل المقر الرئيسي إلى أية جهة أخرى في الكويت وفتح فروع ووكالات للشركة داخل وخارج الكويت ويعتبر هذا المقر هو الموطن القانوني للشركة الذي يعتد به في توجيه المراسلات والإعلانات القضائية إلى الشركة وتثبت بياناته في السجل التجاري ولا يعتد بتغيير هذا المقر إلا بعد قيده في السجل التجاري .

مدة الشركة

مادة (٣)

المدة المحددة لعقد الشركة هي ٥ سنة تبدأ من تاريخ شهر عقد الشركة ويجوز مد هذه المدة قبل انقضائها بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية بأغلبية الشركاء الحاضرين على أكثر من نصف حصص رأس المال، فإذا لم يصدر قرار المد واستمرت الشركة في مزاولة نشاطها، امتدت مدة الشركة تلقائياً في كل مرة لمدة مماثلة للمدة المتفق عليها في العقد وبذات الشروط .
وللشريك الذي لا يريد البقاء في الشركة بعد انتهاء مدتها أن ينسحب منها وفي هذه الحالة تقوم حقوقه وفقاً لما نصت عليه المادة "١١" من قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ وفقاً للأمر والضوابط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لنقويم الحصص العينية.

غرض الشركة

مادة (٤)

مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الشركات ولائحته التنفيذية، فإن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي:

١ - إنشاء وإدارة المستشفيات

ولا يجوز لها مباشرة أنشطة تتعلق بالنواحي السياسية أو الدينية أو العقائدية أو الطائفية ، أو أن



هامش

تباشر أغراضا غير مشروعة أو منافية للنظام العام والآداب ، وألا تتداخل أو تتعارض أو تتشابه أغراض الشركة مع أغراض جميعات النفع العام أو المبرات الخيرية .

رأس مال الشركة

مادة (٥)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠ دينار كويتي "فقط مليون دينار كويتي لا غير" مقسم إلى حصص متساوية قيمة كل حصة مائة دينار كويتي غير قابلة للتجزئة وإذا تعدد مالكو الحصة الواحدة يجب عليهم أن يختاروا من بينهم شخصا واحدا يمثلهم تجاه الشركة . ويتكون من إجمالي حصص عددها ١.٠٠٠.٠٠٠ حصة منها عدد ١.٠٠٠.٠٠٠ حصة نقدية ، قيمة الحصة النقدية الواحدة مبلغ ١ دينار كويتي ، موزعة بين الشركاء كالتالي :

م	اسم صاحب الحصة	عدد الحصص	نوع الحصة	القيمة بالدينار
١	محمد عبد الله اسد زمانى	٨٥.٠٠٠	نقدية	٨٥.٠٠٠
٢	بشار على محمود محمد الأسد	١٥.٠٠٠	نقدية	١٥.٠٠٠
	المجموع	١.٠٠٠.٠٠٠		١.٠٠٠.٠٠٠

الاحتياطات

مادة (٦)

يقتطع سنويا بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة وبناء على اقتراح مدير الشركة . نسبة لا تقل عن عشرة بالمائة من العوائد الصافية لتكوين احتياطي إجباري للشركة . ويجوز وقف هذا الاقتطاع إذا زاد الاحتياطي الإجباري على نصف رأس مال الشركة .

هامش

ولا يجوز استخدام الاحتياطي الإجباري إلا في تغطية خسائر الشركة أو لتأمين توزيع عوائد على الشركاء بنسبة لا تزيد على خمسة بالمائة من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها عوائد الشركة بتوزيع هذه النسبة ، بسبب عدم وجود احتياطي اختياري يسمح بتوزيع هذه النسبة من العوائد .

ويجب أن يعاد إلى الاحتياطي الإجباري ما اقتطع منه عندما تسمح بذلك عوائد السنوات التالية، ما لم يكن هذا الاحتياطي يزيد على نصف رأس المال .

مادة (٧)

يجب على الجمعية العامة العادية للشركة أن تقرر اقتطاع نسبة من العوائد لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .

حقوق والتزامات إدارة الشركة

مادة (٨)

- يتولى إدارة الشركة

العنوان	شريك/غير شريك	الجنسية	السيد
الكويت	من الشركاء	كويتي	٢ يشار على محمود محمد الأسد

مادة (٩)

يمثل المديرون الشركة في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء " مجتمعين " ولهم أوسع السلطة في التعامل باسمها وإبرام كافة العقود والمعاملات الداخلة ضمن أغراض الشركة وعلى الأخص تعيين ووقف وعزل وكلاء ومستخدمي الشركة وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم وقبض ودفع المبالغ وتوقيع وتحويل وإبرام جميع العقود والاتفاقيات والصفقات التي تتعلق بمعاملات الشركة وتحقيق أغراضها بالنقد أو بالآجل وتوكيل من يشاءون في كل أو بعض صلاحيات الإدارة . له الحق في فتح حسابات البنوك

لا يجوز للمدير القيام بالتبرعات وبيع عقارات الشركة إلا إذا كان التصرف مما يدخل ضمن أغراض الشركة ورهن أموال الشركة ، وبيع متجر الشركة أو رهنه، الاقتراض، كفالة ديون الغير، التحكيم بالصلح ، الصلح والإبراء .

ويكون المديرون مسئولون بالتضامن تجاه الشركة والشركاء والغير عن مخالفتهم لأحكام القانون



هامش

ولهذا العقد أو الخطأ في الإدارة وفقا للقواعد المنصوص عليها في باب شركة المساهمة بقانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية .

مادة (١٠)

لا يجوز لمدير الشركة أن يتولى إدارة شركة أخرى منافسة أو ذات أغراض مماثلة، أو يتعاقد مع الشركة لحسابه أو لحساب الغير إلا إذا كان ذلك بإذن يصدر من الجمعية العامة العادية للشركة.

مادة (١١)

للشركاء غير المديرين حق الإطلاع في مركز الشركة بأنفسهم أو عن طريق وكيل على دفاتر الشركة ومستنداتها والحصول على صورة ضوئية منها وعلى بيان موجز عن حالة الشركة المادية .

ويكون لكل شريك الحق في أن يطلب من مدير الشركة أية معلومات تتعلق بسير أعمال الشركة أو العقود والتصرفات المبرمة معها أو بوضعها المالي، ويلتزم المدير بالرد على تلك المعلومات خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ تسلم الشركة لذلك الطلب .

مراقب الحسابات

مادة (١٢)

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر لحسابات الشركة ويسري على مراقب الحسابات بشأن تعيينه وسلطاته ومسئوليته وتحديد أجره وعزله واستقالته القواعد والأحكام المنصوص عليها في شأن مراقب الحسابات في شركة المساهمة في قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والمعدل

هامش

بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ، المواد من "٢٢٧ حتى ٢٣٣".

مادة (١٣)

يجب على الشركة أن تحتفظ في مقرها الرئيسي بكافة السجلات والدفاتر والبيانات التي تتضمنها، والمنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ .
ويكون لكل شريك حق الإطلاع في مقر الشركة على حسابات الشركة وكافة وثائقها ومستنداتها ودفاتها. ويقع باطلا كل قرار يخالف ذلك .

السنة المالية للشركة

مادة (١٤)

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير من كل عام وتنتهي في آخر ديسمبر من ذات العام .
ويستثنى من ذلك السنة المالية الأولى فتبدأ من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري وتنتهي في آخر ديسمبر من العام التالي .
وفي حالة عدم ثبوت صحة ما ورد بطلب التفتيش يقدم المدير طلب لوزارة التجارة والصناعة لنشر نتيجة التقرير في صحيفتين يوميتين على نفقة طالبي التفتيش وعلى الموقع الإلكتروني للشركة، دون الإخلال بمسئوليتهم عن التعويض إن كان له مقتض .

الجمعية العامة للشركة

مادة (١٥)

يكون للشركة جمعية عامة من جميع الشركاء تجتمع بناء على دعوة مدير الشركة .
ويجوز لمدير الشركة دعوة الجمعية العامة للاجتماع في أي وقت، ويتعين عليه دعوتها للاجتماع بناء على طلب يقدم إليه من مجلس الرقابة أو مراقب الحسابات أو عدد من الشركاء يملكون ما لا يقل عن ربع رأس مال الشركة، كما يجوز لوزارة التجارة والصناعة دعوة الجمعية للاجتماع وحضوره في أي وقت في الحالات التي يتعين فيها على المدير دعوتها للاجتماع دون أن يقوم بذلك .
وتوجه الدعوة إلى حضور اجتماع الجمعية العامة متضمنة جدول الأعمال وزمان ومكان انعقاد الاجتماع بأحد الطرق الآتية :



هامش

- (١) خطابات مسجلة ترسل إلى جميع الشركاء قبل الموعد المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل .
- (٢) الإعلان، ويجب أن يحصل الإعلان مرتين على أن يتم في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عن سبعة أيام من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل انعقاد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل .
- (٣) تسليم الدعوة باليد إلى الشركاء أو من ينوب عنهم قانونا قبل موعد الاجتماع بيوم على الأقل، ويؤشر على صورة الدعوة بما يفيد الاستلام .
- (٤) أي طريقة من الطرق المحددة في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ .

مادة (١٦)

لكل شريك حق حضور اجتماع الجمعية العامة بنفسه، أو عن طريق وكيل عنه من غير أعضاء مجلس الرقابة أو مدير الشركة بموجب توكيل أو تفويض يصدر من الشريك نفسه، ويكون لكل شريك عدد من الأصوات يعادل عدد الحصص التي يملكها في الشركة .

الجمعية العامة العادية

مادة (١٧)

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا إلا إذا حضره عدد من الشركاء يملكون أكثر من نصف رأس المال، ولا تكون القرارات صحيحة إلا بأغلبية الحصص الممثلة في الاجتماع "يجوز النص على أغلبية أكبر" وإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول دعيت الجمعية لاجتماع ثان خلال العشرة أيام التالية للاجتماع الأول ولذات جدول الأعمال، ويكون هذا

الاجتماع صحيحا أيا كان عدد الحضور الممثلة فيه، وفي هذه الحالة تصدر القرارات بأغلبية الحضور الممثلة في الاجتماع يمكن أن ينص على غير ذلك .
ولا يكون لمدير الشركة أو أعضاء مجلس الرقابة حق التصويت على القرارات الخاصة بإبراء ذمة أي منهم من المسئولية .

مادة (١٨)

- يجب على مدير الشركة دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد في اجتماعها السنوي، وذلك خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، ويدخل في جدول أعمال الجمعية في اجتماعها السنوي النظر واتخاذ قرار في المسائل التالية:
١. تقرير المدير عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية، وتقرير مجلس الرقابة إن وجد .
 ٢. تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة .
 ٣. البيانات المالية للشركة .
 ٤. اقتراحات المدير بشأن توزيع العوائد .
 ٥. تعيين مدير الشركة أو عزله أو تقييد سلطته [إذا لم يكن معينا في عقد الشركة] .
 ٦. تعيين مجلس الرقابة وعزله إن وجد .
 ٧. تعيين مراقب حسابات للسنة المالية التالية وتحديد أتعابه .
 ٨. أية موضوعات أخرى ترى أي من الجهات التي يجوز لها طلب عقد اجتماع الجمعية، إدراجها في جدول الأعمال .

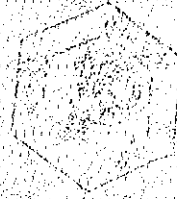
الجمعية العامة غير العادية

مادة (١٩)

تسري على الجمعية العامة غير العادية للشركة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادتين التاليتين .

مادة (٢٠)

لا يكون انعقاد الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضره عدد من الشركاء يملكون ثلاثة أرباع رأس المال، ولا تصدر قراراتها إلا بموافقة الشركاء الذين يملكون ثلاثة أرباع رأس



هامش

المال .

مادة (٢١)

تختص الجمعية العامة غير العادية بالأمر التالي :

١. تعديل عقد الشركة .
 ٢. حل الشركة وتصفيته .
 ٣. اندماج الشركة أو تحولها أو انقسامها .
 ٤. زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه .
 ٥. عزل مدير الشركة، أو تقييد سلطته إذا كان معيّناً في عقد الشركة .
- ومع مراعاة أحكام الاندماج والتحول والانقسام، تنفذ قرارات الجمعية العامة غير العادية بقيدها في السجل التجاري، دون حاجة لإفراجها في محرر رسمي .

مادة (٢٢)

إذا بلغت خسائر الشركة ثلاث أرباع رأس المال، وجب على المدير أن يعرض على الجمعية العامة غير العادية أمر تغطية رأس المال أو حل الشركة، واتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة

وإذا أهمل المدير دعوة الشركاء أو تعذر على الشركاء الوصول إلى قرار في الموضوع كان المدير أو الشركاء - بحسب الأحوال - مسئولين بالتضامن عن التزامات الشركة الناتجة عن إهمالهم .

انقضاء الشركة وتصفيته

مادة (٢٣)

تنقضي الشركة بأحد الأسباب المنصوص عليها في قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية .
ويجب شهر انقضاء الشركة ولا يحتج قبل الغير بانقضاء الشركة إلا من تاريخ الشهر .
وعلى مدير الشركة متابعة تنفيذ هذا الإجراء .

مادة (٢٤)

تجري تصفية أموال الشركة عند انقضائها لأي سبب من الأسباب وفقا للأحكام الواردة في قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية.

مادة (٢٥)

مالم يرد ذكره في هذا العقد يخضع لأحكام قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية.

مادة (٢٦)

تحفظ نسخة أصلية من هذا العقد في مركز الشركة الرئيسي وعلى موقعها الإلكتروني .
كما تحفظ نسخة أصلية من هذا العقد بملف الشركة لدى الإدارة المختصة بوزارة التجارة والصناعة .
كما تحفظ نسخة أصلية من هذا العقد بملف الشركة لدى وزارة العدل .
وعلى كل شخص يريد الحصول على نسخة مطابقة للأصل أن يطلبها من الشركة مقابل الرسم المحدد من قبل إدارة الشركة .

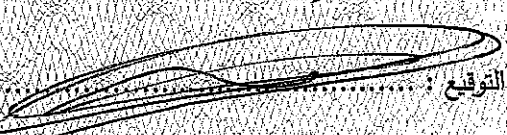


هامش

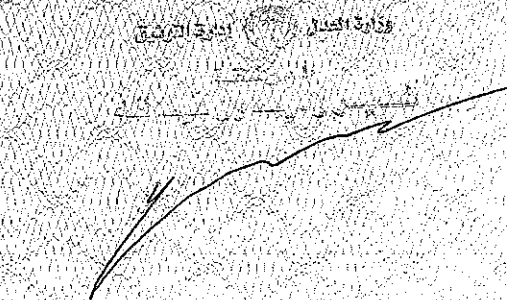
طرف أول السيد : محمد عبد الله اسد زماني

طرف ثاني السيد : بشار علي محمود محمد الاسد

الاسم : محمد بن عبد الله اسد زماني

التوقيع : 

- وبما ذكر تحرر هذا العقد وبعد تلاوته على الحاضرين وعود
- تحرر من اصل وعدد () نسخة ومكون من عدد (١١) صفحة.
- القدر من الكتابة وليس به شطب أو اضافة ومرفقاته.

وزارة العدل
إدارة التوثيق
التوقيع : 

مستخرج

تشهد ادارة السجل التجاري بأن شركه الايانس الطبيه لانشاء وإداره المستشفيات

2012202317695	الرقم المركزي	شركة مساهمة مقفلة	الكيان القانوني
	تاريخ السجل التجاري	435420	رقم السجل التجاري
شركة مساهمة مقفلة	نوع الترخيص	2023/136	رقم الترخيص
فعالة	حالة الشركة	5430505	رقم الجهة المدني

العنوان

الرقم الآلي للعنوان	المحافظة	المنطقة	القطعة	القسيمة
10208403	العاصمة	القبلة	008	000008
الشارع	أسم المبنى	الدور	رقم الوحدة	
شارع عمان	سوق الكويت	06	630	

الاعراض

اسم النشاط	رمز النشاط
إدارة المستشفيات	861047



وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY

-يعتبر هذا النموذج وثيقه رسميه صادرة من وزارة التجارة و الصناعة .

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

إسم الشركة و نوعها: شركه الايانس الطبيه لانشاء واداره المستشفيات - (ش.م.ك) مقفلة
الكيان القانوني: شركة مساهمة مقفلة
رقم القيد في السجل التجاري: 435420
بناء علي محضر جمعية عمومية غير عادية بتاريخ: 04/07/2023
جرى التأشير بالسجل التجاري بالموافقة على التأشير بالتعديل على مواد النظام الاساسي الاخرى
رقم المعاملة: 43519 بتاريخ: 16/07/2023

أنه في يوم الثلاثاء 4 يوليو 2023 تم إنعقاد الجمعية العمومية غير العادية:

الموافقة على تعديل نص المادة رقم (31) من عقد التأسيس والنظام الأساسي على النحو التالي والموافقة عليه:

النص قبل التعديل

لمجلس الإدارة ان يوزع العمل بين اعضاءه وفقا لطبيعة اعمال الشركة كما يجوز للمجلس ان يفوض احد اعضاءه او لجنة من بين اعضاءه او احد من الغير للقيام بعمل معين او اكثر او الاشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة او في ممارسة بعض السلطات او الاختصاصات المنوطة بالمجلس.

النص بعد التعديل

لمجلس الإدارة ان يوزع العمل بين اعضاءه وفقا لطبيعة اعمال الشركة كما يجوز للمجلس ان يفوض احد اعضاءه او لجنة من بين اعضاءه او احد من الغير للقيام بعمل معين او اكثر او الاشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة او في ممارسة بعض السلطات او الاختصاصات المنوطة بالمجلس.

ولمجلس الادارة أن يزاول جميع الاعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقا لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة الا ما نص عليه القانون أو عقد الشركة أو قرارات الجمعية العامة. ولمجلس الإدارة السلطة في الاقتراض و رهن عقارات الشركة وعقد الكفالات والتحكيم والصلح والتبرعات وفقا للقانون رقم 1 لعام 2016.

MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY



الرقم المركزي 2012202317695

رقم القيد في السجل التجاري 435420

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

إسم الشركة و نوعها: شركه الايانس الطبيه لانشاء واداره المستشفيات - (ش.م.ك) مقفلة
الكيان القانوني: شركة مساهمة مقفلة
رقم القيد في السجل التجاري: 435420
بناء علي محضر جمعية عمومية غير عادية بتاريخ: 04/07/2023
جرى التأشير بالسجل التجاري بالموافقة على التأشير بتعديل مادة اغراض النشاط للشركة بالنظام الاساسي
رقم المعاملة: 43531 بتاريخ: 18/07/2023

اضافة نشاط (إنشاء المستشفيات) , (استثمار الفوائض المالية في محافظ مالية عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة) , (بيع وشراء الأسهم والسندات لحساب الشركة) , (تملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة عملها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون) .
أنه في يوم الثلاثاء 4 يوليو 2023 تم انعقاد الجمعية العمومية غير العادية:
الموافقة على تعديل نص المادة رقم (4) من عقد التأسيس ورقم (4) النظام الأساسي وتحويل كامل الأنشطة الى الأنشطة الدولية المعتمدة من قبل وزارة التجارة والصناعة على النحو التالي والموافقة على

النص بعد التعديل

مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون الشركات رقم 1/2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية فان الأغراض التي أسست من أجلها الشركة هي:

1. (861042) تجهيز المستشفيات والمراكز والعيادات والمختبرات الطبية
2. (861047) ادارة المستشفيات
3. (861000) المستشفيات
4. (410025) إنشاء المستشفيات
5. (642030) تملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة عملها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون
6. (649917) بيع وشراء الأسهم والسندات لحساب الشركة
7. (649918) استثمار الفوائض المالية في محافظ مالية عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY



الرقم المركزي 2012202317695

رقم القيد في السجل التجاري 435420

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

الكويت في : 28/08/2023

إسم الشركة و نوعها: شركة الايانس الطبيه لانشاء واداره المستشفيات-(ش.م.ك) مقفلة

الكيان القانوني : شركة مساهمة مقفلة

رقم القيد في السجل التجاري: 435420

بناء علي محضر جمعية عمومية غير عادية بتاريخ : 17/08/2023 جرى التأشير بالسجل التجاري

تم الموافقة علي الاتي :

زيادة رأس المال من 41,500,000.000 الي 100,000,000.000 بقيمة 58,500,000.000

أنه في اليوم الموافق 17 أغسطس 2023 تم إنعقاد الجمعية العمومية غير العادية:

بند رقم (1) :

الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة المصرح والمصدور والمدفوع من مبلغ 41,500,000 دينار كويتي (واحد واربعون مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي) إلى مبلغ 100,000,000 (مائة مليون دينار كويتي) أي بزيادة قدرها 58,500,000 دينار كويتي (ثمانية وخمسون مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي) وذلك عن طريق طرح عدد 585,000,000 سهم للاكتتاب بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد أي بنسبة قدرها 140.96% من رأس المال المصدور والمدفوع مضافا اليه 7 فلوس للسهم كرسوم اكتتاب غير مستردة تخصص للوفاء بمصروفات الاصدار على أن تسدد هذه الزيادة عن طريق اكتتاب خاص بصورة نقدية وعلى دفعات تخصص لمساهمي الشركة الحاليين حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية ويجوز دخول مساهمين جدد بعد انتهاء الفترة القانونية مع تفويض مجلس الإدارة بوضع الضوابط والقواعد والشروط لاستدعاء رأس المال والتصرف في كسور الأسهم ان وجدت.

الموافقة على تعديل نص المادة رقم (5) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي على النحو التالي:

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY

النص بعد التعديل:

حدد رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 100,000,000 دينار كويتي (مائة مليون دينار كويتي) موزعا على



مستند الكتروني لا يحتاج الي ختم او توقيع

إدارة السجل التجاري - تأشيرة السجل التجاري

الكويت في : 28/08/2023

إسم الشركة و نوعها: شركه الايانس الطبيه لانشاء واداره المستشفيات-(ش.م.ك) مقفلة

الكيان القانوني : شركة مساهمة مقفلة

رقم القيد في السجل التجاري: 435420

بناء علي محضر جمعية عمومية غير عادية بتاريخ : 17/08/2023 جرى التأشير بالسجل التجاري

تم الموافقة علي الاتي :

زيادة رأس المال من 41,500,000.000 الي 100,000,000.000 بقيمة 58,500,000.000

1,000,000,000 سهم (واحد مليار سهم) قيمة كل سهم 100 فلس (مائة فلس) وجميع الأسهم نقدية و عينية رأس المال النقدي 60,000,000 د.ك و رأس المال العيني 40,000,000 د.ك. وحدد رأس المال المدفوع 41,500,000 دينار كويتي (واحد واربعون مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي موزعا على 415,000,000 سهم (اربعمائة وخمسة عشر مليون سهم) قيمة كل سهم 100 فلس (مائة فلس) وجميع الأسهم نقدية وعينية كما يلي: النقدي 1,500,000 دينار كويتي (مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي)، العيني 40,000,000 دينار كويتي (أربعون مليون دينار كويتي).

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY



مستند الكتروني لا يحتاج الي ختم او توقيع